تقرير تأكد مستقل
عن مدى الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك المصرى لتنمية الصادرات
"شركة مساهمة مصرية"
إلى السادة/ الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة **البنك المصرى لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية"** عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

مسئولية الإدارة

إدارة البنك هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير البنك عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسئولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة المعد بمعرفة إدارة البنك وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداؤها، وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية الاختبار للحصول على تأكد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة البنك، وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

الاستنتاج

ومن رأينا أن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بوضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدى التزام البنك بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصرى والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠

١٥٣ شارع محمد فريد – برج بنك مصر – صندوق بريد ٢٠٩٥ القاهرة ١١٥١٨ – مصر
تليفون: ١٨٩٠ ٢٣٩٠ – ٧٢٩٩ ٢٣٩١ (٠٢) فاكس: ٩٤٣٠ ٢٣٩٣ (٠٢)
E-mail: mshawki@mshawki.com www.mazars.com.eg www.mshawki.com

تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

للبنك المصرى لتنمية الصادرات

للعام المالى 2020/2019

بيانات عن البنك:

البيانات الأساسية للبنك:

اسم الشركة	البنك المصري لتنمية الصادرات		
غرض الشركة	تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ودعم بناء قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي. وللبنك في سبيل تحقيق هذا الغرض القيام بجميع العمليات المصرفية سواء بالنقد المحلى او الأجنبي وبكل ما يتصل بنشاطه وتحقيق اهدافه.		
المدة المحددة للشركة	خمسون سنة تبدأ من 1983/8/5	تاريخ القيد بالبورصة	1989/8/23
القانون الخاضع له الشركة	شركة مساهمة مصرية خاضعة للقوانين التالية: • قانون انشاء البنك المصري لتنمية الصادرات رقم 95 لسنة 1983 والنظام الأساسي • قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما • قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وذلك فيما لم يرد به نص خاص في قانون إنشاء البنك	القيمة الاسمية للسهم	10 جنيه مصري
أخر رأس مال مرخص به	5,000,000,000 جنيه مصري (فقط خمسة مليار جنيه مصري لا غير)	أخر رأس مال مصدر	2,728,000,000 جنيه مصري (فقط اثنين مليار وسبعمائة وثمانية وعشرون مليون جنيه مصري لا غير)
أخر رأس مال مدفوع	2,728,000,000جنيه مصري (فقط اثنين مليار وسبعمائة وثمانية وعشرون مليون جنيه مصري لا غير)	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	سجل تجاري رقم 13147 رقم الإيداع 7305
اسم مسئول الاتصال	مدير علاقات المستثمرين - الاستاذ/ ياسر أسامة عبد الصادق		
عنوان المركز الرئيسي	القطعة رقم 78 شارع التسعين الجنوبي – مركز المدينة – التجمع الخامس – القاهرة الجديدة – القاهرة		
أرقام التليفونات	16710	أرقام الفاكس	
الموقع الالكتروني	www.ebebank.com		
البريد الالكتروني	yasser.osama@ebebank.com		

Internal

الجمعية العامة للمساهمين:

هيكل الملكية:

حملة 5 % من أسهم البنك فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في 2020/6/30	النسبة %
بنك الاستثمار القومي	بنك الاستثمار القومي	111,163,357	40.75
بنك مصر	بنك مصر	63,103,387	23.13
البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي المصري	31,560,394	11.57
*الاكتتاب العام	الاكتتاب العام	66,972,862	%24.55
الإجمالي		272,800,000	%100

*يتمثل حصة الاكتتاب العام في عدد 66972862 سهم بنسبة من هيكل الملكية تمثل حوالي 24.55% ولا يحمل احد المكتتبين حصة تصل الى 5%.

مجلس الإدارة:

تشكيل مجلس الإدارة في 2020/06/30:

مسلسل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي / مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	مرفت زهدي السيد سلطان	تنفيذي	--	2016/11/20	رئيس مجلس الإدارة البنك المصري لتنمية الصادرات
2	الدكتور/ أحمد محمد جلال محمد عبد الله	تنفيذي	--	2017/8/17	نائب رئيس مجلس الإدارة البنك المصري لتنمية الصادرات
3	أحمد عبد الغنى محمد إسماعيل	غير تنفيذي	111,163,357	2015/4/27	بنك الاستثمار القومي
4	محمد رفعت عبد العزيز عبد القادر الحوشي	غير تنفيذي		2019/4/23	بنك الاستثمار القومي
5	محمد عبد العال السيد حسن	غير تنفيذي		2019/4/23	بنك الاستثمار القومي
6	الدكتورة/ علياء عبد العزيز فتح الله سليمان	غير تنفيذي	63,103,387	2018/10/8	بنك مصر
7	الأستاذة / هانية محمد عبد الرحمن صادق	غير تنفيذي		2020/04/15	بنك مصر
8	حامد حسونه حسن حسيب	غير تنفيذي	31,560,394	2017/10/26	البنك الأهلي المصري
9	عبد العزيز السيد حسن حسوبه	غير تنفيذي	63,000	2015/11/10	ممثل للقطاع الخاص (للاكتتاب العام)
10	الدكتور/ أحمد فؤاد محمد طاهر	مستقل	--	2018/10/8	مستقل
11	الدكتور / احمد سمير الصياد	مستقل	--	2020/01/28	مستقل
12	محمد إبراهيم فؤاد الحديدي	تنفيذي	14,075	2019/1/1	من المديرين العاملين بالبنك المصري لتنمية الصادرات
13	محمد محمد محمد أبو السعود	تنفيذي	--	2019/1/1	من المديرين العاملين بالبنك المصري لتنمية الصادرات

Internal
EBE

رئيس مجلس الإدارة (الرئيس التنفيذي):

وافق مجلس إدارة البنك بالجلسة رقم 2016/11 بتاريخ 2016/12/5 واعتماد الجمعية العامة العادية بالإجماع لهذا القرار في جلستها بتاريخ 2017/4/27 على تفويض السيدة / مرفت زهدي السيد سلطان بصفتها رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات – دون الاخلال بكافة السلطات المخولة لها قانونا – وقد فوضها المجلس في الاتي:

1- تمثيل البنك في علاقاته مع الغير وامام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية وكذا امام جميع الجهات والهيئات القضائية والمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وهيئات ومراكز التحكيم ومحاكم مجلس الدولة على اختلاف أنواعها ودرجاتها وكذا تمثيل البنك امام كافة جهات التحقيق وجميع اللجان بما فيها لجان طعن الضرائب بأنواعها ودرجاتها وعلى العموم في جميع الإجراءات التي تقتضيها إجراءات التقاضي والتحقيق والطعن امام جميع الجهات ولها توكيل السادة المحامين فيما يستلزمه هذا التمثيل عن البنك وفي كافة اعمال المحاماة والإجراءات والتصرفات التي تقتضيها إجراءات التقاضي والشهر العقاري والسجل العيني وهيئة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية .

2- في صرف المبالغ المودعة باسم البنك ولصالحة لدى الهيئات والجهات قضائية وغير قضائية وعلى العموم لدى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية.

3- في التوقيع على محاضر التصالح في الجرائم المشار اليها بالمادة 131 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 وكافة تعديلاته وذلك نفاذا للمادة 133 من هذا القانون والتوقيع على اقرارات التصالح والتخالص في الدعاوى بأنواعها والجنح والجنايات سواء مصلحة الشهر العقاري والتوثيق او المحاكم او امام كافة الهيئات والجهات سواء قضائية او غير قضائية والتنازل والتصالح عن الدعوى المدنية والجنائية امام النيابة العامة المختصة وذلك في الاحكام الصادرة عن محاكم الجنح او الجنح المستأنفة او الجنايات.

4- في التوقيع على كافة العقود ومنها عقود القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها وعقود الرهن بأنواعها وقيدها وتجديدها والتوقيع على عقود القروض المشتركة والتوقيع على عقود الجدولة والتسويات بأنواعها وعقود الكفالة وعقود حوالة الحق وعقود التصرفات (بيع، شراء العقارات) ولها في سبيل ذلك التوقيع امام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وتقديم طلبات الشهر العقاري والسجل العيني بأنواعها والالتماسات بأنواعها وكذا التنازل عنها كما لها كذلك التوقيع على عقود بيع وشراء السيارات والدراجات البخارية والسفن والمراكب النيلية والمنشئات البحرية والمنقولات بأنواعها.

5- في التوقيع على كافة اقرارات شطب الرهون بكافة أنواعها واقرارات الغاء التوكيلات الصادرة لصالح البنك بأنواعها او الصادرة من البنك للغير.

6- وكذا تمثيل البنك امام كافة البنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية والتوقيع على كافة الأوراق والعقود والمستندات

7- في استرداد قيمة الشيكات المسددة الى مصلحة الشركات وهيئة الاستثمار ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق والسجل العيني

8- في التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي للبنك وكذا التوقيع على عقود تأسيس الشركات التي يساهم البنك فيها او يؤسسها وتعديلاتها وذلك امام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وهيئة الاستثمار والهيئة العامة للرقابة المالية ومصلحة السجل التجاري والغرفة التجارية ومصلحة الضرائب والتوقيع على عقود بيع حصة البنك من الأسهم في الشركات التي يساهم فيها البنك او يؤسسها سواء كان ذلك بوكالة رسمية او تفويض عرفي وذلك امام البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية او هيئة الاستثمار او شركات السمسرة.

العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي:

موضح في البند السابق الخاص بالسيدة/ رئيس مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة:

يوجد بالبنك إدارة لأمانة سر مجلس الإدارة وتتبع رئيس مجلس الإدارة مباشرة. وتتولى إدارة امانة سر مجلس الإدارة اجراءات الدعوة لانعقاد اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة العادية وغير العادية للبنك. ويتم ابلاغ البورصة بملخص قرارات المجلس الصادرة عن أحداث جوهرية مؤثرة في أسعار البنك أو ملخص قرارات الجمعية العامة وذلك في اليوم التالي وقبل جلسة التداول. كما يتم إبلاغ القطاعات والإدارات المعنية بقرارات الجلسات في التوقيت المحدد وبحد أقصى يومين عمل من توقيعها من رئيس مجلس الإدارة / الجمعية العامة.

لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

الجدول التالي يوضح تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس إدارة البنك في 2020/06/30 مع بيان حالات دمج اختصاصات بعض اللجان لبعضها البعض:

مسلسل	اسم العضو	اسم اللجنة						صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		التنفيذية العليا/الداخلية	المراجعة	المخاطر	الحوكمة والترشيحات	المرتبات والمكافآت	الاستراتيجيات			
1	مرفت زهدى السيد سلطان	√ العليا/الداخلية					√	تنفيذي	رئيس اللجنة التنفيذية العليا و الداخلية	2016/11/20
									رئيس لجنة الاستراتيجيات	2017/11/26
2	الدكتور/ أحمد محمد جلال محمد عبد الله	√ العليا/الداخلية					√	تنفيذي	نائب رئيس اللجنة التنفيذية العليا و الداخلية	2017/8/17
									عضو لجنة الاستراتيجيات	2017/11/26
3	أحمد عبد الغنى محمد إسماعيل		√				√	غير تنفيذي	رئيس لجنة المراجعة	2017/11/26
									عضو لجنة الاستراتيجيات	2017/11/26
4	محمد رفعت عبد العزيز الحوشى			√		√		غير تنفيذي	عضو لجنة المخاطر	2019/4/23
									عضو لجنة المرتبات والمكافآت	2019/4/23
5	محمد عبد العال السيد حسن		√		√			غير تنفيذي	عضو لجنة المراجعة	2020/03/31
									عضولجنة الحوكمة والترشيحات	2019/4/23
6	الدكتورة/ علياء عبد العزيز فتح الله سليمان				√		√	غير تنفيذي	عضو لجنة الحوكمة والترشيحات	2018/12/13
									عضو لجنة الاستراتيجيات	2018/12/13
7	حامد حسونه حسن حسيب			√	√			غير تنفيذي	رئيس لجنة المخاطر	2017/11/26
									عضو لجنة الحوكمة والترشيحات	2020/03/31
8	عبد العزيز السيد حسن حسوبه			√		√		غير تنفيذي	عضو لجنة المخاطر	2017/11/26
									رئيس لجنة المرتبات والمكافآت	2017/11/26
9	الدكتور/ أحمد فؤاد محمد طاهر				√		√	مستقل	رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات	2018/12/13
									عضو لجنة الاستراتيجيات	2018/12/13
10	الأستاذة / هالة محمد عبد الرحمن صادق			√		√		غير تنفيذي	عضو لجنة المخاطر	2020/4/15
									عضو لجنة المرتبات والمكافآت	2020/4/15
11	احمد سمير الصياد		√			√		مستقل	عضو لجنة المراجعة	2020/03/31
									عضو لجنة المرتبات والمكافآت	2020/03/31
12	محمد إبراهيم فؤاد الحديدى	√ الداخلية		√				تنفيذي	عضو لجنة المخاطر	2019/4/23
									عضو اللجنة التنفيذية الداخلية	2020/02/11
13	محمد محمد محمد أبو السعود	√ العليا/الداخلية						تنفيذي	عضو اللجنة التنفيذية العليا و الداخلية	2017/9/26

Internal

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة خلال الفترة من 2019/7/1 حتى 2020/6/30:

م	اسم العضو	(*)الجمعية العامة	مجلس الادارة	****اللجنة التنفيذية العليا/ الداخلية	لجنة المراجعة	لجنة المرتبات والمكافآت	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة الاستراتيجيات
1	الأستاذة/ مرفت زهدي سلطان	3/3	12/12	40/28					4/4
2	الدكتور/ أحمد محمد جلال محمد عبد الله	3/3	12/12	40/38					4/3
3	الأستاذ/ أحمد عبد الغنى محمد إسماعيل	3/3	12/12		15/15	6/4		15/2	4/4
4	الأستاذ/ محمد رفعت الحوشى	3/3	12/12			6/6		15/15	
5	الأستاذ/ محمد عبدالعال السيد	3/3	12/12		15/2		12/12	15/13	
6	الدكتورة/ علياء عبد العزيز فتح الله سليمان	3/3	12/11				12/12		4/4
7	الأستاذ/حامد حسونه حسن حسوب	3/3	12/12		15/12		12/2	15/14	4/1
8	الأستاذ/ عبد العزيز السيد حسن حسويه	3/3	12/12		15/13	6/6		15/15	
9	الدكتور/ أحمد فؤاد محمد طاهر	3/2	12/11				12/11		4/4
10	**الأستاذة / هالة محمد عبد الرحمن صادق	3/1	12/2			6/2		15/2	
11	***احمد سمير الصياد	3/1	12/5		15/2	6/2	12/1		
12	الأستاذ/ محمد إبراهيم فؤاد الحديدي	3/3	12/12	40/11				15/14	
13	الأستاذ/ محمد محمد أبو السعود	3/3	12/12	40/34					

(*) تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية في جلسة 2019/07/10 وجلسة 2019/09/29 والجمعية العامة غير العادية جلسة 2020/01/27.

(**) السيد/ عضو مجلس الإدارة انضم الى عضوية المجلس بتاريخ 2020/4/15

(***) السيد / عضو مجلس الإدارة انضم الى عضوية المجلس تاريخ 2020/01/28.

(****) تم إعادة تشكيل اللجان في 2020/03/31 وتم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في 2020/02/11

لجنة المراجعة

أولا : تشكيل اللجنة:

تم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين وفقاً لما ورد بالمادة رقم 82 من قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003، وسياسة الحوكمة المعتمدة بالبنك.

ثانيا : اختصاصات لجنة المراجعة:

اختصاص اللجنة كما ورد بالمادة رقم (27) من اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي كما يلي:

1. ابداء الرأي في شأن الاذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
2. مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير المراجعة الداخلية والمسئول عن الالتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أى من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
3. دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها الى مجلس الادارة لاعتمادها.

Internal

4. التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير المراجعة الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الادارة ولجنة المراجعة.
5. مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
6. مراجعة التقارير المعدة من قبل مجموعة المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها، وكذا متابعة توصيات مجموعة المراجعة ومدى استجابة ادارة البنك لها.
7. مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التى يصدرها البنك المركزي.
8. دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
9. مراجعة تقرير قطاع المراجعة الداخلية للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه المجموعة ومستوى تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
10. التأكد من قيام الادارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أى انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس ادارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها.
11. مراجعة الاجراءات المتخذة من قبل ادارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
12. مراجعة التقرير الدورى لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
13. دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
14. دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الادارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
15. تقوم لجنة المراجعة بمتابعة أعمال قطاع المراجعة الداخلية بالبنك، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بالبنك برفع التقارير مباشرة الى لجنة المراجعة،
16. يكون للجنة المراجعة دور هام وفعال فيما يخص العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والتنسيق معهم ، كذلك توفير سبل الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين واللجنة.
17. تقوم اللجنة باستلام تقارير مراجعة المراجعين الخارجيين والتأكد من اتخاذ إدارة البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المراجعين الخارجيين وكذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين السارية.
18. تقوم اللجنة بموافاة البنك المركزي المصري – بصفة ربع سنوية – بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المنصوص عليه بالمادة (82) من القانون رقم 88 لسنة 2003 والمادة (28) من اللائحة التنفيذية لذات القانون والذي يتضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة أو أية موضوعات ذات أهمية.

ثالثا : انعقاد اللجنة

1. تعقد لجنة المراجعة الداخلية وفقا للمادة (28) من اللائحة التنفيذية للقانون اجتماعا على الأقل كل ثلاثة أشهر، بحضره مراقبا حسابات البنك، وذلك بدعوة من رئيسها أو بطلب من أي من مراقبي الحسابات، وللجنة أن تستعين في عملها بمن تراه، ويعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس ادارة البنك ليتخذ ما يراه بشأنها. ويحضر اجتماعات اللجنة، رئيس مجموعة المراجعة الداخلية ، ورئيس قطاع عن الالتزام بالبنك بالإضافة الى من ترى اللجنة دعوته من أعضاء مجلس الادارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين للبنك دون أن يكون لهم صوت معدود.
2. قام رئيس اللجنة بتعين المسئول عن الإعداد لاجتماعات اللجنة وإعداد محاضرها، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي عن أعمالها وتوصياتها يقدم الى مجلس ادارة البنك.

رابعا : أعمال لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة البنك عن العام المالي 2019 /2020

نورد فيما يلى أعمال لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة البنك عن العام المالي 2019 /2020

1/4 قامت لجنة المراجعة خلال العام المالي 2020/2019 بالانعقاد بعدد (15) اجتماعا منهم عدد(2) اجتماعا مشتركا مع لجنة الحوكمة والمخاطر.

2/4 اجتماعات مشتركة مع لجان المخاطر والحوكمة :

تم التنسيق مع كل من لجنتي المخاطر والحوكمة لعقد اجتماعات مشتركة على النحو التالي:

- عقد اجتماع مشترك لأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (المراجعة / المخاطر / الحوكمة) بتاريخ 2019/10/10 لمناقشة الملاحظات الواردة من البنك المركزي المصري على البنك وفقا للمركز المالي في 2018/12/31 وخطة البنك التصويبية.
- عقد اجتماع مشترك لأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (المراجعة / المخاطر / الحوكمة) بتاريخ 2019/11/18 لمناقشة الموضوعات المتعلقة بتطبيق معيار القوائم المالية IFRS9

3/4 اجتماع اعضاء / مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع مراقبي الحسابات:

في ضوء تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن علاقة مجلس الإدارة بالمراجعين الخارجيين للبنك، التي تنص على انه "من الضروري ان يجتمع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع المراجعين الخارجيين - بدون الإدارة العليا – بحضور رئيسي قطاع المراجعة الداخلية وقطاع الحوكمة والالتزام على الأقل مرة سنويا"

تم التنسيق مع السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والسادة مراقبي الحسابات لعقد اجتماع للسادة اعضاء / مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع مراقبي الحسابات بتاريخ 2020/6/15.

خامساً: اهم الموضوعات التى تم مناقشتها خلال اجتماعات لجنة المراجعة:

قامت لجنة المراجعة خلال الاجتماعات بمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وكان من أهمها ما يلى

1/5 القوائم المالية السنوية / الربع سنوية للبنك وتقرير مراقبى الحسابات ورد البنك على التقرير.

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة القوائم المالية للبنك على النحو التالي:

- القوائم المالية الختامية للبنك في 2019/6/30.
- القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2019/9/30.
- القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2019/12/31.
- القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2020/3/31.

2/5 البنك المركزى المصرى :

قامت اللجنة خلال العام المالي 1019 / 2020 بمتابعة تفتيش البنك المركزي على البنك وفقاً للمركز المالي للبنك في 2018/12/31 على النحو التالي:

- مناقشة التقرير المبدئى لملاحظات البنك المركزي المصري ورد البنك على تلك الملاحظات .
- مناقشة التقرير النهائى لملاحظات البنك المركزي المصري على البنك وفقا للمركز المالي في 2018/12/31 وخطة البنك التصويبية.
- متابعة موقف تنفيذ الخطة التصويبية لتقرير تفتيش البنك المركزي المصرى على البنك وفقا للمركز المالي 2018/12/31.

3/5 مراقبين الحسابات:

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة تقارير السادة مراقبي الحسابات على النحو التالي:

- تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الختامية للبنك في 2019/6/30.
- تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2019/9/30.
- تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2019/12/31.
- تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الربع سنوية للبنك في 2020/3/31.
- تقرير مكتب شوقى عن القوائم التجريبية للفترة المنتهية في 2018/12/31 ، 2019/3/31 ، 2019/6/30.
- تقرير مراقب الحسابات (مكتب شوقى) على أعمال قطاع تكنولوجيا المعلومات بتاريخ 2019/6/30.
- تقرير مراقبى الحسابات بشأن مدى التزام البنك بقواعد الحوكمة

4/5 المراجعين الخارجيين:

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة تقارير السادة المراجعين الخارجيين على النحو التالي:

- تقرير مكتب كريستون لفحص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء في إطار مبادرات البنك المركزي المصري .

Internal

- تقرير السادة مكتب / كريستون Model Validation report for IFRS9 (صحة نموذج تطبيق معيار IFRS9).
- تقرير السادة مكتب / فرست للاستشارات المالية بشأن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة .

5/5 مجموعة المراجعة الداخلية:

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة الموضوعات والتقارير المقدمة من مجموعة المراجعة الداخلية على النحو التالي:

- ميثاق لجنة المراجعة.
- ميثاق المراجعة الداخلية.
- التقارير الربع سنوية لنشاط مجموعة المراجعة الداخلية.
- تقرير مجموعة المراجعة الداخلية بشأن سجل الضمانات.
- خطة تطوير أعمال مجموعة المراجعة الداخلية
- أعادة هيكلة قطاع الرقابة الداخلية.
- تقارير متابعة الملاحظات القائمة بتقارير المراجعة الداخلية
- متابعة تنفيذ النظام الألى للموارد البشرية.

6/ 5 قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية:

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة الموضوعات والتقارير المقدمة من قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية على النحو التالي:

- التقارير الربع سنوية لنشاط قطاع الحوكمة والإلتزام.
- التقرير السنوي لقطاع الحوكمة والإلتزام عن التزام البنك بقانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.
- تقرير قطاع الحوكمة والإلتزام بموقف التزام البنك بالقوانين وتعليمات الحوكمة.
- موقف تطبيق تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك الصادرة من البنك المركزي المصرى
- التقارير الدورية لشكاوى العملاء.

7/5 الإدارة التنفيذية للبنك:

قامت اللجنة خلال العام المالي 2019 / 2020 بمناقشة الموضوعات والتقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك على النحو التالي:

- نموذج أعمال البنك Business model المعد وفقا لمعيار القوائم المالية IFRS9 .
- اختبارات التحمل (stress testing) .
- تحديث لائحة المشتريات والمبيعات بالبنك.
- تحديث سياسة التعامل مع موردي الخدمات.
- آخر مستجدات تسجيل الأصول العقارية للبنك طرف قطاع الشئون القانونية
- التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك

هذا بالإضافة الى الموضوعات المعروضة بناء على توصية اللجنة بمتابعتها وعرض المستجدات الخاصة بها.

سادساً: أهم توصيات لجنة المراجعة:

قامت لجنة المراجعة بإصدار توصيات بشأن الموضوعات المعروضة عليها وإحاطة السادة مجلس الإدارة بتلك التوصيات. وكان من أهمها هذه التوصيات:

- إعتماد البيانات المالية السنوية / الربع سنوية .
- تعديل الهيكل التنظيمي للبنك ليعكس اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة.
- تعديل سياسة الائتمان والمخاطر مع الاخذ في الاعتبار كافة الملاحظات الواردة بتقرير البنك المركزي .
- تحديث السياسة الاستثمارية للبنك على ان تتضمن كافة الملاحظات الواردة بتقرير البنك المركزي.
- إعتماد ميثاق لجنة المراجعة .
- اعتماد تحديث ميثاق المراجعة الداخلية والعمل به خلال عام 2020/2019.

- متابعة نتائج تطبيق معيار اعداد القوائم المالية (IFRS9) .
- متابعة تسجيل الأصول العقارية للبنك.
- متابعة الإجراءات المتخذة بشأن التصرف في الأصول التي الت ملكيتها للبنك.
- متابعة تطبيق النظام الآلى لقطاع الموارد البشرية.
- متابعة تفعيل أعمال قطاع الرقابة الداخلية.
- متابعة الموقف الضريبي للبنك في ضوء معيار الضريبة المؤجلة لكل مجموعة أصول على حدي.
- إعتماد لائحة المشتريات والمبيعات بالبنك.
- متابعة الملاحظات القائمة بتقارير المراجعة الداخلية.
- متابعة خطة تنفيذ تعليمات حماية حقوق العملاء المبلغة للبنك المركزي المصرى.
- إعتماد سياسة التعامل مع موردى الخدمات.
- متابعة خطة التعاقب الوظيفي.
- قيام مجموعة الرقابة المالية بالمراقبة اليومية والمستمرة لكافة الحسابات الوسيطة للأرصدة المدينة / الأرصدة الدائنة الأخرى
- قيام قطاع السياسات ونظم العمل بالإنتهاء من تحديث كافة نظم العمل والسياسات وفقا لدورية التحديث المعتمدة بالبنك.
- التأكيد على إلتزام قطاعات البنك بربط تقييمات الأداء للعاملين بنتائج تقارير المراجعة الداخلية.
- قيام إدارة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالتنسيق مع القطاعات المعنية بالتغيير لإجراء تقييم شامل للتغييرات التي تتم على أنظمة البنك للتحقق من ان التغيير يتماشى مع متطلبات القطاعات المعنية وبما يحقق الأهداف المرجوة ورفع تقرير بذلك الى رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات.
- متابعة قطاع الاستثمار بالبنك لإجراء تقييمات حديثة للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

سابعاً: تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ التوصيات بالاجتماعات اللاحقة لها حتى إتمام الانتهاء من تنفيذها.

لجنة الحوكمة والترشيحات:

قيام اللجنة بتقييم ومراجعة آليات تطبيق قواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي في 2011 واعداد التقارير الدورية للحوكمة، وكذا دراسة ملاحظات البنك المركزي فيما يخص تطبيق قواعد الحوكمة ومراجعة الاجراءات التصحيحية المتخذة من قبل البنك بشأنها، ومناقشة ومراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص بنود الافصاح ومتطلبات الحوكمة بشكل عام. انعقدت اللجنة خلال العام المالي 2020/2019 عدد 12 جلسة (منهم جلستين مشتركتين مع لجنة المراجعة ولجنة المخاطر) .

- اهم ما قامت به اللجنة خلال العام :-

- دراسة تطبيق اليات block chain – big data analytics التي يتم استخدامها لتطوير الاليات الرقابية
- اعداد سياسة للحفظ الالكتروني digital archiving ليشمل النظام كافة الحسابات وبيانات العملاء
- تم مناقشة موضوع رفع كفاءة الارشيف المركزي عن طريق التأكد من اتباع التعليمات الرقابية المتعلقة باليات الحفظ، مع دراسة عدم اجراء اي اعدام للمستندات الا بعد تفعيل الارشيف الالكتروني
- مناقشة وضع خطة للتعامل مع الحسابات الراكدة والانتهاء من تفعيل أكبر عدد من الحسابات وخاصة الحسابات التي بها أرصدة
- مقترح نظام عمل/ لائحة للجنة الحوكمة.
- عرض ومناقشة التقرير الدوري للجنة الحوكمة والترشيحات (ربع سنوي)
- عرض ومناقشة تقرير corporate governance checklist (ربع سنوي)
- عرض ومناقشة تقرير عن أداء وحدة شكاوى العملاء (ربع سنوي)
- عرض ومناقشة تقرير عن وحدة امن المعلومات (ربع سنوي)

- عرض ومناقشة موضوع financial security framework من منظور الالتزام المصرفي
- مراجعة التفويضات التي يتم إصدارها من مجلس الإدارة ورئيسها بالمجلس الحالي والمجالس السابقة.
- عرض ومناقشة ملاحظات البنك المركزي المصري الخاصة بتطبيق الحوكمة بالبنك والإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل البنك في هذا الشأن وفقا لما ورد من قبل قطاع المراجعة الداخلية
- مناقشة تحديث سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بناء على قرار اللجنة التنفيذية الداخلية بالجلسة رقم 8 لسنة 2020.
- مناقشة تحديث سياسة الحوكمة بناء على قرار للجنة التنفيذية الداخلية بالجلسة رقم 8 لسنة 2020.
- مناقشة تحديث خطة إدارة الحدث والاستجابة.
- مناقشة السادة الأعضاء لنموذج تقييم (أعضاء مجلس الإدارة/مجلس الإدارة)
- مناقشة ملاحظات السادة أعضاء لجنة الحوكمة على مشروع التقرير السنوي للبنك عن العام المالي المنتهي في 2019/6/30. وكذا ملاحظات قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية. ومتابعة خطوات الاعداد للتقرير الجديد للعام 2020/2019
- موقف خطة التعاقب الوظيفي succession plan
- عرض ومناقشة تحديث سياسة كلمات المرور وصورة من قرار اللجنة التنفيذية الداخلية الصادر بشأنها بالجلسة رقم 1 لسنة 2020.

لجنة المرتبات والمكافآت:

- قامت لجنة المرتبات والمكافآت بعقد 6 اجتماعات خلال الفترة من 2019/7/1 حتى 2020/6/30، وقد قامت خلال تلك الاجتماعات بالقيام باختصاصاتها المتمثلة فيما يلي:
  - تقديم مقترحاتها بشأن مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وبشأن مكافآت أعضاء المجلس على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
  - متابعة أداء والاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك من حيث الإثابة وتحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
  - تحليل نتائج ودراسة ومتابعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.
  - إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها.
  - تأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بأعمالها ما يلي:
- أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدى وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا بالبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة مع امكانية وضع حد أقصى لها وطريقة توزيعها على ادارات البنك بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
  - في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.
  - بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي يتعرض لها، وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.

- **أهم ما قامت به اللجنة خلال العام المالي 2020/2019 بالإضافة الى اختصاصاتها:**

- التوصية بالموافقة على التعاقد مع شركة بوبا للعلاج الدولي 2020/2019
- مناقشة العقد الخاص بالتأمين الطبي المحلي (ميدرايت) 2020/2019
- مناقشة تعديل بعض سياسات الموارد البشرية.
- مناقشة التقرير السنوي للجنة المرتبات والمكافآت عن العام المالي 2019/2018.
- عرض السياسات التي تم تعديلها منذ اعتمادها من مجلس الإدارة حتى تاريخه.
- عرض ميزانية التدريب ومقارنتها بالموازنة التقديرية.
- عرض التكلفة الاجمالية لـ salary survey.
- عرض تطور العمالة بالبنك من حيث التعيينات والخروج من الخدمة وأسباب الخروج من خلال المقابلات التي تتم معهم.
- عرض ما تم في موضوع المشكلات المعروضة على جمعية الخدمات.
- عرض نتيجة استقصاء مدى رضاء العاملين عن الخدمة الطبية (ميدرايت)
- عرض القيمة الاجمالية لما يتقاضاه أكبر 20 موظف بالبنك
- عرض لائحة النظام الأساسي لجمعية الخدمات وكذا اللائحة الداخلية.
- عرض عدد العاملين بالبنك وتوزيعهم على الإدارات والفروع المختلفة

لجنة المخاطر:

- تقوم لجنة المخاطر بتأسيس وتعديل السياسات المتعلقة بالمخاطر بالبنك وكذا متابعة كفاية وكفاءة نظام إدارة المخاطر بالبنك بصفة مستمرة عن طريق مجموعة من التقارير الدورية لجميـــــــع أنواع المخاطر (مخاطر ائتمان، مخاطر سوق وسيولة، مخاطر تشغيلية ومالية). ومن خلال تلك التقارير يتم استنباط بعض مؤشرات / الحالات التي تحتاج إلى عناية أو تعد عالية المخاطر لتعرض على اللجنة والإجراءات التي سيتخذها البنك قبلها.

كما قامت اللجنة خلال العام بمناقشة بعض الموضوعات في نطاق عملها والتي كان من أهمها ما يلي :

- تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال – ICAAP - عن العام المالي 2019/2018 في جلستها 2019/6 بتاريخ 2019/9/16، والذي يتضمن المخاطر المختلفة والإجراءات التصحيحية الجاري اتخاذها من قبل البنك.
  وعرض لموقف التقييم وموقف تنفيذ الإجراءات التصحيحية عن النصف الأول من العام في جلسة 2020/4 بتاريخ 2020/3/23.
- مراجعة تحديث بعض من السياسات القائمة ورفعتها لمجلس الإدارة للاعتماد:
  - السياسات العامة لائتمان المؤسسات والمخاطر.
  - سياسة الخزانة
  - السياسة الاستثمارية
  - سياسة المخاطر التشغيلية
- كما قامت اللجنة بمناقشة بعض السياسات الجديدة بالبنك ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد، حيث قامت اللجنة بمناقشة السياسات التالية:

  - سياسة التركز القطاعي
  - سياسة إدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر أسعار العائد
  - سياسة إدارة مخاطر السيولة
  - سياسة إدارة مخاطر نظم المعلومات
  - سياسة مخاطر الاحتيال

كما قامت متابعة مدى التزام الإدارة بالاستراتيجيات والسياسات الموضوعة من خلال تقارير إدارة المخاطر المختلفة (تقارير متابعة إئتمان وإستثمار، تقارير المخاطر التشغيلية، إختبارات ضغط السيولة ومحاضر لجنة الأصول والخصوم، بعض تقارير الرقابة المالية .... ألخ).

- مناقشة تقارير تفتيش البنك المركزي في جلسة مشتركة مع لجنتي المراجعة والحوكمة ومتابعة موقف تصويب ملاحظات تقرير البنك المركزي المصري علي مصرفنا في الجلسات الدورية.

Internal

- متابعة موقف محفظة قطاع تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة مقارنته بالمستهدف للوصول لنسبة ال 20% المقررة من البنك المركزي المصري.
- متابعة خطة قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة لتخفيض نسبة تركز أكبر 50 عميل ، حتى تم الإنتهاء من تنفيذ الخطة المستهدفة.
- متابعة نتائج أعمال لجنة تطبيق معيار IFRS9 في لجنة مشتركة بتاريخ 2019/11/18
- متابعة تحليل واختبار ضغط محفظة التسهيلات والقروض و مدى تنفيذ توصيات قطاع المخاطر و دراسة كافة أوجه المخاطر المرتبطة بالمحفظة (بصفة ربع سنوية).
- متابعة موقف الاستثمارات المدارة بمعرفة قطاع الاستثمار & تحليل محفظة الاستثمار (بصفة ربع سنوية).
- تقوم اللجنة بالنظر في تقارير الجهات الرقابية وأي جزاءات يتعرض لها البنك للوقف على المخاطر وأسبابها و التأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية كما راجعت اللجنة قواعد إدارة حالات وخطط الطوارئ لضمان استمرارية الأعمال و خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال بمجموعة نظم وتكنولوجيا المعلومات و رفعتها لمجلس الإدارة للاعتماد.
- كما قامت اللجنة خلال العام بطلب بعض التقارير فيما ارتأته مخاطر أخرى (مخاطر قانونية، مخاطر نظم معلومات، مخاطر تعاقدية)، وقامت بمتابعة اثار الازمة الخاصة بالوباء العالمي COVID-19 وتداعياته المختلفة على البنك والعملاء والنظر في سيناريوهات ضغط خاصة تم عرضها في هذا الصدد.
- التزمت اللجنة بتطبيق عملية متابعة ومراجعة كفاءة نظام إدارة المخاطر بالبنك والتي تعد عملية دورية من قبل أعضاء اللجنة المنبثقة من المجلس - وبما لا يقل عن 4 مرات خلال العام – حيث عقدت اللجنة عدد 15 جلسة خلال العام المالي 2020/2019 (منهم عدد 2 اجتماع مشترك مع لجنتي المراجعة والحوكمة).
- فيما يخص قيام لجنة المخاطر باختصاصاتها خلال العام، فقد التزمت اللجنة بمهامها ودورية الانعقاد ونسب الحضور وفقا للائحة عملها. وتقوم بعرض محاضرها وتوصياتها على المجلس كما أعدت تقريرها السنوي عن أعمالها وعرضته على مجلس الإدارة بتاريخ 2020/6/7.
- قامت اللجنة بالنظر في لائحة عملها في جلسة 2020/5 بتاريخ 2020/5/10 واعتماد استمرار العمل بلائحة عمل اللجنة لحين حدوث أي متغيرات.

لجنة الاستراتيجيات:

- قامت لجنة الاستراتيجيات بعقد 4 جلسات خلال الفترة من 2019/7/1 حتى 2020/6/30، وقد قامت خلال تلك الاجتماعات بالقيام باختصاصاتها المتمثلة فيما يلي:

-متابعة مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية وتنفيذها مع لجان المجلس وقطاعات وادارات البنك

- تحديث الخطة الاستراتيجية واعداد توصيتها ومقترحاتها الى مجلس الإدارة في ضوء متغيرات الاقتصاد العالمي والمحلي لتحسين المركز التنافسي ولقيام البنك بدورة الاستراتيجي في دعم وتوجه الدولة لتنشيط التجارة وتعظيم حجم الصادرات

- تقديم او طرح مبادرات او موضوعات استراتيجية لكافة معاملات البنك لتبني سياسات فاعلة لرفع معدل التبادل التجاري وتكوين علاقات قوية مع الكثير من البنوك والمؤسسات العالمية والتي تساعد بدورها على تشجيع التجارة البينية وتمويل المصدرين والمستوردين وتكوين شبكة مراسلين خارجيين كبرى تغطي معاملات البنوك المصرفية والتجارية مع دول العالم وكذا الصناعات المتوسطة والصغيرة والأنشطة الاستثمارية وتوسيع شبكة الفروع وتنمية الموارد البشرية والمسئولية المجتمعية ودعم جميع الاعمال

- تتصدى اللجنة لكافة المسائل لتنفيذ الاستراتيجية مع قطاعات وادارات البنك
- تفعيل ومتابعة قرارات مجلس الإدارة مع لجان المجلس مع القطاعات وادارات البنك حول خطة الاستراتيجية وعرض تقريرها بذلك.

- بالإضافة الى ان اللجنة قامت بمناقشة الموضوعات الاتية خلال الاجتماعات: -

- عرض استراتيجية قطاع التجزئة المصرفية
- عرض المحقق من خطة البنك الاستراتيجية
- عرض الخطة الاستراتيجية لقطاع التجارة الخارجية وترويج الصادرات
- تحديث الخطة الاستراتيجية للبنك

- استعراض وإجراء مناقشة عامة لكلا من محوري تنمية الأعمال وتنمية الصادرات بالخطة الاستراتيجية للبنك
- تقرير شركة ايليت لتقييم محفظة استثمارات البنك
- استعراض وإجراء مناقشة لمحور التطوير والاستثمار في راس المال البشري
- استعراض وإجراء مناقشة لمحور تغيير صورة وثقافة المنشأة ومحور المسئولية المجتمعية للبنك

اللجنة التنفيذية العليا:

قامت اللجنة التنفيذية العليا بعقد 40 اجتماعا خلال الفترة من 2019/7/1 حتى 2020/6/30، وقد قامت خلال تلك الاجتماعات بما يلي:

- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية وممارسة الصلاحيات الائتمانية المخولة لها من مجلس إدارة البنك والواردة بجدول صلاحيات منح الائتمان المنصوص عليها في السياسات العامة لائتمان المؤسسات والمخاطر.
- ابداء الرأي في تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها ولها سلطة الموافقة على تصعيد او تخفيض درجات الجدارة الائتمانية بناء على توصية ترفع اليها من قطاع المخاطر.
- ابداء الرأي في كافة طلبات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز سلطتها قبل العرض على مجلس الإدارة للبنك.
- التحقق بصفة دورية من مدى كفاية المخصصات طبقا لما يرفع اليها من لجنة فحص الحسابات وتكوين المخصصات.
- اعتماد والموافقة على المنتجات المصرفية الجديدة وإجراء التعديلات على المنتجات القائمة وإعتماد برامج المنتجات الخاصة بقروض التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لحين إعتماد سياسة خاصة بمنتجات التجزئة المصرفية
- دراسة توصيات لجنة الاستثمار واتخاذ القرار بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات والصناديق ومحافظ الأوراق المالية والسندات ، وذلك بموجب السلطات المخولة لها بالسياسة الإستثمارية للبنك .
- تقتصر سلطة الموافقة على الاعفاء من العوائد الهامشية والعمولات المحتسبة على اللجنة التنفيذية العليا .
- تقتصر كافة الصلاحيات المتعلقة بالتجديد و/ أو تعديل الشروط و/أو إعادة جدولة الديون على كل من اللجنة التنفيذية العليا طبقا لما هو مخول من صلاحيات – ومجلس إدارة البنك فيما يخص عملاء البنك المصنفين بدء من الفئة السابعة وحتى الفئة العاشرة .
- الموافقة على تحويل المسئولية الرئيسية في إدارة بعض الحسابات التي تتطلب ذلك .
- تحويل ملفات عملاء الإئتمان إلى قطاع معالجة الديون غير المنتظمة .

تشكيل اللجنة في 2020/6/30:

• الأستاذة/ مرفت زهدي سلطان - رئيس مجلس الإدارة	رئيس
• الدكتور / أحمد محمد جلال محمد عبد الله - نائب رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس
• الأستاذ / محمد محمد أبو السعود - عضو مجلس إدارة من العاملين بالبنك	عضو
• محمد عبد المنعم مشالي - رئيس قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة	عضو
• جمال عبد العواض عطية- رئيس قطاع معالجة الديون غير المنتظمة	عضو
• محمد حمدي طه - رئيس قطاع تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة	عضو
• هشام محمد كمال رزق - المدير التنفيذي لادارة مخاطر الائتمان	عضو

البيئة الرقابية:

▪ نظام الرقابة الداخلية:

أولا : تعريف نظام الرقابة الداخلية بالبنك:

تتم مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال السادة/ مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المنبثقة من مجلس الإدارة وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين بإعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بالبنك ويتم ذلك من خلال:

1. الهياكل التنظيمية للبنك (القطاعات / الإدارات / الفروع).

Internal

2. التوصيف الوظيفي لوظائف البنك المختلفة.
3. السياسات ونظم وإجراءات العمل الخاصة بكافة الأعمال بقطاعات / إدارات / فروع البنك والتي توضح بشكل تفصيلي خطوات تنفيذ الأعمال داخل البنك.
4. حزمة البرامج الآلية بالنظام الآلي للتطبيقات المصرفية وما تضمنه من ضوابط رقابية تتطلب عدة مستويات لتمرير العمليات وفقاً للصلاحيات المقررة لكل مستوى وظيفي (معد / مراجع / معتمد)، بالإضافة الى التقارير الرقابية المتعددة المستخرجة من النظام المشار اليه.
5. القطاعات والإدارات ذات العلاقة بالرقابة الداخلية:

- قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية.
- مجموعة المخاطر.
- قطاع متابعة الائتمان والاستثمار.
- مجموعة الرقابة المالية.
- قطاع الشئون القانونية.
- قطاع المخاطر التشغيلية ومخاطر نظم المعلومات.
- إدارة أمن المعلومات بقطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية.
- قطاع السياسات ونظم العمل.
- قطاع الرقابة الداخلية.
- مجموعة المراجعة الداخلية.

كيفية مراجعة أعضاء المجلس لكفاية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات هو المسئول عن الإشراف على أعمال البنك وتصريف شئونه وإصدار القرارات التي يراها كفيلة لتحقيق أهدافه بموجب الصلاحيات المخولة له بقانون إنشاء البنك واللوائح الداخلية والنظام الأساسي وغيرها من القوانين ذات العلاقة وقد قام مجلس الإدارة في ضوء مهامه وصلاحياته ومسئولياته بإسناد دراسة وتحضير بعض من تلك المهام والمسئوليات إلى لجان مجلس الإدارة المختلفة لإبداء الرأى والتوصيات فيها بما يسهل للمجلس الوفاء بمهامه ومسئولياته بكفاءة وفاعلية.

يلتزم البنك المصري لتنمية الصادرات بمبادئ ممارسات الحوكمة "في ضوء قانون البنك المركزي المصري ودليل قواعد الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري والمبادئ التوجيهية الصادرة من الجهات الرقابية ذات الصلة" لذلك قام مجلس الإدارة بتشكيل "لجنة المراجعة ".

تعمل لجنة المراجعة كممثل لمجلس الإدارة فيما يتعلق بأعمال المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومراجعي البنك المركزي ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات والتقارير المالية وأنشطة الرقابة الداخلية والالتزام والحوكمة وإدارة المخاطر وأية أنشطة رقابية أخرى.

تشكيل لجنة المراجعة

تم تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين يتوافر فيهم الخبرة الملائمة والقدرات والمعرفة والدراية الكافية بالموضوعات المالية ومجالات المراجعة والمحاسبة بما يتناسب مع حجم البنك.

قامت لجنة المراجعة بما يلي:

1. متابعة أعمال مجموعة المراجعة الداخلية بالبنك، ومتابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية.
2. مناقشة تقرير البنك المركزي المصرى على البنك وفقاً للمركز المالي في 2018/12/31.
3. متابعة تنفيذ الخطة التصويبية لتقرير البنك المركزي وفقاً للتاريخ المستهدف للتصويب.
4. متابعة تفعيل دور الرقابة الداخلية على مستوى فروع البنك
5. مراجعة ومناقشة التقارير الدورية ومنها القوائم المالية للبنك وتقارير مراقبي الحسابات.
6. توفير الاتصال المباشر بين مراقبي الحسابات ولجنة المراجعة.
7. مراجعة تقارير الالتزام المصرفي والتقارير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقارير الحوكمة.

8. تعقد الاجتماعات المشتركة للجان المراجعة والمخاطر والحوكمة.
9. عقد اجتماع لاعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع مراقبى الحسابات.
10. يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس ادارة البنك ليتخذ ما يراه بشأنها.

كم مرة تم فيها مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس:

1. تمت مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس من خلال 13 اجتماع تم عقدهم خلال العام
2. عقد اجتماعيين مشتركين للجان المراجعة والمخاطر والحوكمة.
3. عقد اجتماع لاعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع مراقبى الحسابات.

قطاع المراجعة الداخلية:

- من سياسات البنك المصري لتنمية الصادرات أن يؤسس ويحافظ على وظيفة مراجعة داخلية مستقلة يتم من خلالها تزويد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضـــاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية العليا بتأكيدات معقولة عن مدى فاعلية بيئة الرقابة فضلاً عن كفاءة تطبيق نظم وسياسات وإجراءات العمل ومدى الالتزام بها.
- تم تأســـيس مجموعة المراجعة الداخلية من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديد مهام ومســـئوليات المراجعة الداخلية من خلال "ميثاق عمل المراجعة الداخلية" ضمن الإطار العام لنظم الحوكمة بالبنك وضمن مسئوليات لجنة المراجعة كجزء من دورهم الرقابي.
- تســـاعد مجموعة المراجعة الداخلية البنك في تحقيق أهدافه من خلال اتباع أســـاليب عمل منهجية ومنظمة تهدف إلى تقييم وتحسين كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في البنك.
- تلتزم مجموعة المراجعة الداخلية بتطبيق التوجيهات الإلزامية الصـــادرة من معهد المراجعين الداخليين (IIA) بما في ذلك "المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وتعريف المراجعة الداخلية وقواعد السلوك الأخلاقي والمعايير الدولية للممارســة المهنية للمراجعة الداخلية" وتشكل التوجيهات الإلزامية المتطلبات الأساسية للممارســة المهنية للمراجعة الداخلية ولتقييم فعالية أداء مجموعة المراجعة الداخلية.

رسالة المراجعة الداخلية

- تعزيز وحماية قيم البنك من خلال توفير خدمات تأكيدية واستشارية ونصائح موضوعية بناءاً على تقييم المخاطر.

ميثاق المراجعة الداخلية

- ميثاق المراجعة الداخلية هو وثيقة داخلية معتمدة تحدد الموقع الإداري لمجموعة المراجعة الداخلية ضـــمن الهيكل التنظيمي في البنك كما تحدد هذه الوثيقة هدف وغرض وسلطة ونطاق عمل ومسئولية نشاط المراجعة الداخلية ويجب أن يقوم رئيس مجموعة المراجعة الداخلية بمراجعة هذا الميثاق بشـــكل دوري (على الأقل ســـنوياً) على أن يتم إعتماد أية تعديلات على هذا الميثاق من لجنة المراجعة.

الاستقلالية والموضوعية

- تظل مجموعة المراجعة الداخلية خالية من أي تدخل من أي طرف أو شـــخص بالبنك في إختيار مهام المراجعة أو الإدارة التي سيتم مراجعتها أو دورية أو إجراءات المراجعة وكذلك توقيت القيام بها أو محتوى التقرير وذلك لضمان إستقلالية وموضوعية نشاط المراجعة الداخلية.

نطاق عمل مجموعة المراجعة الداخلية

- تقع كافة أنشطة البنك ضمن نطاق عمل مجموعة المراجعة الداخلية وأية معوقات أو موانع على سلطات أو صلاحيات أو نطاق عمل مجموعة المراجعة الداخلية تمثل "قيود في حدود نطاق عمل المراجعة" يجب أن يتم الإبلاغ عنها إلى لجنة المراجعة.
- لا تقع استثمارات البنك من المساهمات والمشروعات المشتركة التي "لا يوجد للبنك سيطرة على الإدارة فيها" ضمن نطاق عمل مجموعة المراجعة الداخلية.
- يكون لمجموعة المراجعة الداخلية بوجه عام حق الوصـــول غير المحدود إلى جميع الأعمال والإدارات والســـجلات والنظم والسياسات وكافة الموظفين بالبنك وأي إستثناء في ذلك يجب أن يتم الموافقة عليه من لجنة المراجعة لكل حالة على حدة.

مهام ومسئوليات مجموعة المراجعة الداخلية

تتبني مجموعة المراجعة الداخلية عند تنفيذ أعمالها منهجاً منتظماً لتقييم وتحسين نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة بما يساهم في تحقيق الأهداف وحماية الأصول.

يشمل نطاق عمل مجموعة المراجعة الداخلية بصفة عامة تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة الأداء عند قيام الأفراد والوحدات التنظيمية في البنك بالمهام والمسئوليات الخاصة بهم بغرض التحقق ما إذا كانت هذه النظم توفر تأكيداً معقولاً بأنه سيتم تحقيق الأهداف

تقوم مجموعة المراجعة الداخلية بمراجعة وتقييم نظم الرقابة ومدى إلتزام العاملين بالسياسات والإجراءات وكذلك التأكد من كفاية آليات حماية الأصول وتقييم مدى الاعتماد على نظم التقارير المالية فضلاً عن تقييم أداء الأفراد بالفروع والإدارات أثناء القيام بمهام المراجعة المختلفة بالبنك ورفع تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة فضلاً عن المشاركة في برامج التطوير والتعاون مع المراجعين الخارجيين والجهاز المركزي للمحاسبات لتحديد مجالات المراجعة.

وتشمل مسئولية المراجعة الداخلية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي : -

- فحص وتقييم مدى كفاية وكفاءة وفعالية عمليات الإلتزام والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالإضافة إلى جودة الأداء في تنفيذ وممارسة المهام والمسئوليات المحددة لتحقيق أهداف البنك.
- فحص وتقييم الضوابط على جودة محفظة الإئتمان والإستثمار وعملية إدارة مخاطر الإئتمان والإستثمار ذات الصلة.
- تقييم دقة المعلومات والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات وقياسها وتصنيفها والإبلاغ عنها.
- تقييم النظم والآليات الموضوعة لضمان الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البنك.
- تقييم العمليات أو البرامج أو التطبيقات للتحقق ما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف وما إذا كانت العمليات قد تم تنفيذها على النحو المقرر.
- تقييم وسائل حماية الأصول والتحقق من وجودها وتقييم إستخدام وحماية وتأمين تلك الأصول بما فيها الأصول المعلوماتية من أخطار السرقة والتلف والتدمير وسوء الإستخدام والإهمال وعدم الكفاءة والممارسات غير السليمة والإفصاح غير الملائم أو الفساد.
- تقييم مدى إمكانية الإعتماد على أمن وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية بالبنك وكذلك الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف والتقرير عن تلك المعلومات.
- إبلاغ المسئولين في الإدارة التي تم فحصها بنتائج المراجعة وما تم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات بغرض التحقق من إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما تبين من أوجه ضعف.
- تقييم الخطط والإجراءات المتخذة من قبل الإدارات ذات العلاقة لمعالجة الملاحظات والتوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة وفي حالة عدم كفاية الإجراءات المتخذة يتم مناقشة هذا الأمر مع المسئولين للتأكد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- القيام / المشاركة في التحقيق في حالات الغش أو الفساد أو السرقة أو الأنشطة الإحتيالية أو الأنشطة المشتبه فيها أو سوء سلوك الموظفين أو المخالفات والتجاوزات أو إذا توفر لدى المراجعة الداخلية أدلة كافية تظهر إحتمال وجود مثل هذه الحالات أو أي عمليات فحص خاصة بناءاً على طلب مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة أو الإدارة التنفيذية.
- تقديم الخدمات الاستشارية بناءاً على طلب من مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة أو الإدارة التنفيذية للمساعدة في تحسين فاعلية وكفاءة مجمل العمليات في البنك.
- القيام بعمليات أو تقييمات خاصة بناءاً على طلب مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة أو الإدارة التنفيذية بالبنك.
- الحفاظ على مراجعين مهنيين يتمتعون بالمعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية للوفاء بمتطلبات هذا الميثاق والقيام بأعمال المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.
- تطوير متطلبات الإحتفاظ بسجلات المراجعة بغض النظر عن الوسيلة التي يتم حفظ السجلات بها.

دور مجموعة المراجعة الداخلية	نطاق عملها	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	اسم مسئول المراجعة الداخلية / أو شركة المراجعة الخارجية الخاصة	دورية التقارير
▪ يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقديم تأكيد معقول إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول كفاءة وفعالية النظم للرقابة وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة. ▪ المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة وتحسين العمليات بحيث يساعد هذا النشاط المؤسسة في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق إتباع أسلوب عمل منهجي ومنظم لتقييم ولتحسين كفاءة وفاعلية نظم وعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالبنك.	▪ كافة أنشطة البنك وشركاته التابعة تقع ضمن نطاق عمل قطاع المراجعة الداخلية. ▪ يكون لقطاع المراجعة الداخلية بوجه عام حق الوصول غير المحدود إلى جميع الأعمال والادارات والسجلات والنظم والسياسات وكافة الموظفين بالبنك والشركات التابعة وأي استثناء في ذلك يتم الموافقة عليه من لجنة المراجعة لكل حالة على حدة. ▪ لا تقع استثمارات البنك من المساهمات والمشروعات المشتركة التي "لا يوجد للبنك سيطرة على الإدارة فيها" ضمن نطاق عمل قطاع المراجعة الداخلية.	دائمة	رئيس مجموعة المراجعة الداخلية أ/ مصطفي محمود مصطفي	ربع سنوية

Internal
17

- **إدارة المخاطر:**

يتعامل البنك مع إدارة المخاطر بمنظور إدارة المخاطر الشاملة والذي يتطلب تقييم عام للمخاطر او البيئة الرقابية الشاملة. وتتسم مجموعة المخاطر الشاملة بالبنك بالاستقلالية حيث تتبع في الهيكل التنظيمي للبنك رئيس مجلس الإدارة مباشرة. وتتكون مجموعة المخاطر الشاملة مما يلى:

➢ **مخاطر الائتمان:**

- مخاطر الائتمان هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد وفقا للشروط المتفق عليها، والتي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله. وتهدف السياسة العامة للائتمان والمخاطر بالبنك المصري لتنمية الصادرات الى وضع ضوابط تمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية بغرض تحقيق التوسع والنمو في النشاط مما يؤدي الى زيادة إيرادات البنك وصافي أرباحه مع الالتزام الكامل بكافة القوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري وما يطرأ عليها من تعديلات.

- وفيما يلى اختصاصات إدارة مخاطر الائتمان لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنك:

- تقوم إدارة مخاطر الائتمان من التأكد من تطبيق كافة الضوابط والمعايير الواردة بالسياسة العامة للائتمان المعتمدة بالبنك وكافة التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية الخارجية بما يحقق الكفاءة التشغيلية للأصول.
- احكام الرقابة للحد من مخاطر منح/تجديد/ زيادة/جدولة/تسويات/اعدام القروض والتسهيلات وغيرها من أدوات التمويل الممنوحة للعملاء والمراسلين عن طريق مراجعة الحدود الائتمانية المقترحة وشروطها من الناحية الفنية وتقييم الجدارة الائتمانية.
- تقييم وقياس درجة الجدارة الائتمانية لكل حالة وتكوين المخصصات الخاصة بها وفقا والقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري
- اعداد تقرير ربع سنوي لتحليل لمحفظة التسهيلات والقروض بالبنك.
- يتم اجراء اختبارات الضغط لمحفظة التسهيلات والقروض من خلال عدة سيناريوهات تتفاوت بين المتحفظ الى المتشائم الى الأكثر تشاؤما وذلك بغرض الوصول الى المخصصات التي قد يحتاجها البنك في حالة حدوث تلك السيناريوهات المفترضة. مع الاخذ في الاعتبار مؤشرات الإنذار المبكر من خلال التقارير واختبارات الضغط وتحليل المحفظة. ويقوم البنك بعمل دراسات مستقلة للأنشطة المختلفة وذلك للوقوف على درجة استقرارها ومدى نموها وبالتالي تحديد فئة المخاطرة لكل منها والتي تصبح من اهم الأسس في رسم الخطة التسويقية للنشاط وتحقيق النمو المرتقب والامن للمحفظة وأيضا تحديد درجة التصنيف الائتماني للعميل.

➢ **المخاطر التشغيلية :**

أهم مسئوليات إدارة المخاطر التشغيلية

- تحديد وتقييم الخسائر التشغيلية والمخاطر المصاحبة للأحداث التشغيلية وكيفية تغطيتها والحد منها.
- تقييم المخاطر المرتبطة بأي منتج جديد أو نشاط أو عملية جديدة.
- وضع خطط ورش عمل تقييم المخاطر والضوابط الداخلية والمراجعة الدورية وتقييم ومتابعة مؤشرات المخاطر التشغيلية واتجاهها.
- تطوير قاعدة بيانات الاحداث والخسائر التشغيلية.
- متابعة احتساب رأس المال للمخاطر التشغيلية وفقا لتعليمات البنك المركزي ومقررات بازل.
- وضع أسس لمتابعة وتحديد مؤشرات المخاطر وتقييمها أخذا في الاعتبار مصفوفة المخاطر المعتمدة والحدود القصوى والمقبولة للمخاطر التشغيلية.
- تقييم ومتابعة فعالية خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال لضمان فعاليتها والحفاظ على استمرارية الأنشطة.

Internal
EDE

منهجية البنك للتعامل مع المخاطر التشغيلية:

- مراقبة الالتزام بالمستوى المقبول والمحتمل للمخاطر التشغيلية بالبنك.
- تحديد الأسباب الجوهرية والجذرية لأي مخاطر تشغيلية وتوافر قاعدة بيانات للخسائر التشغيلية والاحداث التشغيلية بما يدعم صحة وسلامة البيانات التحليلية والتقييم.
- توافر سياسات ونظم وإجراءات محدثة.
- المشاركة مع كافة الإدارات لتقييم أي مخاطر ناشئة عن نشاط جديد أو خدمة جديدة بالبنك.

➢ مخاطر الاحتيال:

أهم مسئوليات إدارة مخاطر الاحتيال

- تقييم مخاطر الاحتيال ومراجعة السياسات ونظم العمل و تقييم المنتجات الجديدة.
- تطوير قوائم سلبية للاحتيال وانشاء قاعدة بيانات لوقائع الاحتيال
- الفحص الفني لحالات الاحتيال وتحديد الإجراءات التصحيحية.
- تطبيق مبادئ اعرف موظفيك واعراف الأطراف الخارجيين و الموردين.
- حماية ادلة الاحتيال و استرداد الخسائر.
- تدريب و توعية العاملين ووضع استراتيجية لتوعية العملاء.

منهجية البنك للتعامل مع مخاطر الاحتيال:

- إدارة الخسائر الناتجة عن مخاطر الاحتيال من خلال نهج فعال لإدارة المخاطر وتحقيق التناسق والتكامل مع إدارة المخاطر التشغيلية.
- تقليل الثغرات التي يمكن استغلالها في ارتكاب الاحتيال وتعزيز كفاءة الكشف عن المحتالين عن طريق وضع منهجيات حماية وكشف ومؤشرات مخاطر من شأنها التعرف على الاحتيال وتحسين وسائل الرقابة و كذلك اخذ عينات لمراقبة عمليات الاحتيال وفقا لمنهجية محددة.
- تعزيز ثقافة تجنب الاحتيال بما في ذلك نشر الوعي، وتدريب موظفي البنك وعملائه، واسترداد الأموال التي قد نُهبت عن طريق الاحتيال
- أنشاء سياسة لإدارة مخاطر الاحتيال و التأكد من تطبيق كافة اللوائح والقواعد المتعلقة بإدارة الاحتيال المصرفي والمُصدرة من الجهات الرقابية الخارجية والداخلية.

➢ مخاطر نظم المعلومات

أهم مسئوليات ادارة مخاطر نظم المعلومات:

- التقييم والقياس والمتابعة والتقرير الدوري بمخاطر نظم المعلومات ومدى اتساقها بالمستويات المقبولة لها وعرضها على رئيس قطاع المخاطر.
- إعداد ورش عمل للتعرف على ولتقييم المخاطر التقنية بالتنسيق مع قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات ومع إدارة امن المعلومات.
- الدراسة والإعداد والتنسيق بين الإدارات المعنية عند تقييم مخاطر نظم المعلومات المصاحبة لإصدار أي منتجات و خدمات مصرفية جديدة.
- التنسيق مع ادارة أمن المعلومات بخصوص المخاطر المعلوماتية المحققة أو المحتملة والتي قد تتسبب في حال حدوثها إلى تسريب البيانات السرية أو خرق النظام الأمني للبنك.
- التنسيق مع إدارة أمن المعلومات فيما يخص تقارير تقييم المخاطر المتعلقة بالأنظمة البنكية والعمل على تنفيذ التوصيات المذكورة بها.

- متابعة توافر الشروط الواجبة في الفصل في المهام للقائمين على الاعمال بقطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات.
- الدراسة والإعداد والتنسيق بين الإدارات المعنية عند تقييم مخاطر نظم المعلومات المصاحبة لإبرام تعاقدات مع جهات خارجية موردة لخدمة
- التأكد من استمرار الأنظمة والتطبيقات وذلك عن طريق تقييم ومتابعة نتائج اختبارات حالات الطوارئ والإجراءات المتخذة بشأنها ورفع التوصيات ومتابعة تنفيذها

➢ مخاطر السوق ومخاطر أسعار العائد:

مسئوليات إدارة مخاطر السوق ومخاطر أسعار العائد خلال العام:

- تحديد، وقياس مخاطر السوق ومتابعة التغيرات الغير مواتيه والعوامل المؤثرة على قيم الاستثمارات-المتداولة سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة - متمثلة في استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر- وذلك بالنسبة لأدوات الدين، الأسهم أو صناديق الاستثمار، متطلبات السيولة والمركز المالي وأرباح البنك.
- متابعة وتقييم تأثير تلك العوامل على معدل كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال لمخاطر السوق.
- متابعة وتقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الجديدة التي يصدرها البنك أو يرغب في الاستثمار فيها.
- متابعة إدارة مخاطر السيولة وتقييم اختبارات الضغط وتنوع محفظة البنك الاستثمارية.

منهجية البنك للتعامل مع مخاطر السوق ومخاطر أسعار العائد.

- تحرص إدارة البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر، وفي هذا السياق يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.
- تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المتداولة المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة او لغير اغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك، ويقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، ولتعزيز حوكمة عمليات إدارة مخاطر السوق فإن البنك يحرص على استقلالية أعمال القطاعات / الإدارات التي تدرس وتقرر الدخول في الاستثمار والأخرى المنفذة لإجراءات اقتنائه.
- ولضمان إدارة سليمة لمخاطر السوق يلتزم البنك بالمعايير الخاصة بقياس مخاطر السوق ومخاطر أسعار العائد وتوفير رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والتأكد من كفاية المعايير الكمية والنوعية، وإجراء اختبارات الضغط الدورية ومراجعة النتائج ووضع حدود قصوى لإجراءات الرقابة الداخلية لمراكز البنك المحتفظ بها، مما يساهم في الحد من هذه المخاطر التي قد تؤثر على المركز المالي للبنك، وكذا الحد من الخسائر الناتجة عن التحركات غير المواتية.

➢ مخاطر السيولة:

إيضاح لمسئوليات إدارة مخاطر السيولة خلال العام:

- وضع إطار شامل وملائم لإدارة مخاطر السيولة.
- القدرة على مقابلة السحوبات الطارئة في ظل الظروف العادية والغير مواتية وذلك بالمحافظة على سيولة كافية من خلال الاحتفاظ بمستوى مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة بحيث يمكن استخدامها خلال فترات الضغط.
- تحديد وقياس وتقييم مخاطر السيولة ومتابعة مؤشرات مخاطر السيولة والتغيرات الغير مواتيه والعوامل المؤثرة على متطلبات السيولة والمركز المالي وأرباح البنك، والعمل على تحقيق التوازن بين مصادر التمويل وأوجه توظيفات البنك وذلك وفقاً لمستوى المخاطرة المقبولة لدى البنك (Risk Appetite).

Internal

- متابعة إدارة مخاطر السيولة وتقييم اختبارات الضغط وتنوع محفظة البنك الاستثمارية، والتأكد من مدى كفاية وملاءمة وضع السيولة بالبنك، واتخاذ إجراءات فورية في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، من أجل حماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة على النظام المالي ككل.
- التأكد من إتباع سياسة التنوع في مصادر التمويل سواء من العملاء أو البنوك أو أية أدوات تمويلية متاحة بالسوق وذلك لتفادى مخاطر التركز أو الاعتماد على مصادر محددة في التمويل.
- التأكد من كفاءة وكفاية إدارة السيولة اليومية.
- العمل على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة والعائد المستهدف تحقيقه.
- التعرف على حجم الفائض والعمل على توظيفه

منهجية البنك للتعامل مع مخاطر السيولة المختلفة التي يواجهها.

- تحرص إدارة البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر ككل، وتقوم إدارة السيولة على أساس المواءمة بين الموارد والاستخدامات في العملات المختلفة وفي إطار حدود الفجوات المعتمدة وتوفير السيولة المطلوبة في آجالها بأقل تكلفة وتوظيف فائض السيولة بأعلى عائد متاح.
- وفي هذا السياق يتم تحديد، ومتابعة مخاطر السيولة خلال اليوم (لحظياً) لضمان الوفاء بكافة الالتزامات المطلوبة منه، وذلك من خلال توافر سيولة كافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة يمكن استخدامها لمواجهة أي ظروف غير مواتية أو طارئة قد تنتج من اضمحلال بعض مصادر التمويل، وذلك لضمان استمرارية أعمال البنك وعدم التعرض لمخاطر سمعة بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

كيفية مراجعة أعضاء المجلس لكفاية وكفاءة نظام إدارة المخاطر:

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الادارة بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمجموعة ادارة المخاطر. كما تقوم بالإشراف على منظومة ادارة المخاطر مشتملة مراجعة التقارير الدورية لقطاع المخاطر التشغيلية والاجراءات المتخذة للحد من مؤشرات المخاطر وتقييم أدوات الرقابة، مع تسليط الضوء على مواطن المخاطر المرتفعة.

كم مرة تم فيها مراجعة كفاءة نظام إدارة المخاطر من قبل أعضاء المجلس:

- عقدت لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الادارة عدد 15 جلسة خلال العام المالي 2020/2019.

➢ قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية:

- رئيس قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية هو مسئول الالتزام بالبنك وهى وظيفة مستقلة تراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة.
- ويضم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية الإدارات التالية:
  - **إدارة الالتزام ومكافحة غسل الاموال:**

تهدف إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال الى حماية البنك من مخاطر مخالفة القوانين والضوابط الرقابية من خلال تحديد وإدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك والتي يمكن تعريفها بالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. وفي اطار القيام بهذا الدور، تقوم إدارة الالتزام بما يلى:

- توعية العاملين بالبنك بالقوانين واللوائح وتعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية المنظمة للعمل المصرفي.
- دراسة اللوائح والقوانين الداخلية والخارجية وتعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية.

- تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر عدم الالتزام المرتبطة بأنشطة كافة وحدات الاعمال بالبنك.
- التقييم الدوري لسياسات ونظم واجراءات العمل الداخلية للتأكد من تماشيها مع القوانين والضوابط الرقابية السائدة.
- التقرير الدوري للإدارة العليا، مجلس الادارة والجهات الرقابية المعنية عن مدى التزام كافة انشطة ووحدات الاعمال بالبنك بالتعليمات الرقابية المحلية والدولية والسياسات الداخلية.
- دراسة المنتجات المصرفية الجديدة والتأكد من استيفائها لكافة تعليمات الجهات الرقابية.
- متابعة تطبيق تعليمات سياسة ونظم واجراءات عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالبنك.
- التعاون والتنسيق مع قطاع المـــوارد البشرية بالبنك في شأن وضع خطط التدريب اللازمة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **إدارة الحوكمة:**

تقوم إدارة الحوكمة بما يلى:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك ودراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة بالبنك.
- متابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة بما يلى:
  - هيكل الملكية
  - الجمعية العامة
  - مجلس الادارة
  - لجان المجلس
  - الافصاح والشفافية
  - المسئولية الاجتماعية
  - مراقبى الحسابات
- كما تقوم بمراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يخص بنود الافصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- التأكد من قيام البنك بمراجعة السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافآت وبالمراجعة الدورية لاسس تقييم اداء العاملين.
- هذا بالإضافة الى متابعة الالتزام بكل من عدم تعارض المصالح، ميثاق العمل وقواعد السلوك الاخلاقي والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الاخلاقية وحماية المبلغ.

- **إدارة حماية حقوق العملاء:**

وتقوم بحماية حقوق العملاء من خلال التأكد من ان تعامل البنك مع العميل يتم بطريقة مهنية عادلة وان تطور دور البنك تدريجيا مع توسع القطاع المصرفي والتنافس الشديد في تجديد وتحديث الخدمات والمنتجات المصرفية لما في ذلك من تاثير إيجابي على تعزيز ثقة العملاء في الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لمختلف فئات العملاء تعتبر من المقومات الأساسية للاستقرار والشمول المالي .

ويتم ذلك من خلال عدة مبادئ وهي :-

- التعامل مع العملاء بمبدأ العدل والانصاف
- الإفصاح والشفافية
- التعامل مع شكاوى العملاء بجدية وحيادية
- نشر الثقافة والتوعية المصرفية.
- حماية بيانات العملاء وسرية الحسابات
- حماية حقوق العملاء فيما يتعلق بالخدمات الالكترونية.

- **إدارة امن المعلومات :**

وتتسم إدارة امن المعلومات بقدرتها على تعزيز العناصر الاتية

- سرية المعلومات
- سلامة المعلومات
- توافر المعلومات للمستخدمين المرخص لهم ذلك
- وضع خطط للانشطة الهامة وضمان استمرارية تنفيذها واختبارها
- اعداد برامج تدريبية على امن المعلومات تكون متاحة لجميع العاملين

مراقب الحسابات:

تعيين مراقبى الحسابات للبنك:

- يتم تعيين مراقبي الحسابات للبنك وفقا لأحكام قانون انشاء البنك المصري لتنمية الصادرات رقم 95 لسنة 1983: الباب الرابع: احكام عامة وختامية: مادة 18 ومادة 47 اللتان تنصان على ما يلى:
  - يعهد بمراجعة حسابات البنك سنويا الى مراقبين للحسابات يعينهما ويحدد اتعابهما الجهاز المركزي للمحاسبات.
  - وعلى البنك ان يضع تحت تصرف المراقبين مايريانه ضروريا للقيام بهذه المراجعة من الاوراق والدفاتر والبيانات.
  - ويسأل المراقبان عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بوصفهما وكيلين عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد به
  - في 2020/1/21- ووفقا للمادة 6 من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988 وتعديلاته - فقد صدر قرار السيد المستشار رئيس الجهاز رقم 25 لسنة 2020 بتعيين السيد المحاسب د/ احمد مصطفي شوقي (مكتب مصطفي شوقيmazars) مراقبا لحسابات البنك المصري لتنمية الصادرات بالاشتراك مع الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك للعام المالي المنتهي في 2020/06/30.

استقلالية مراقبى الحسابات:

يؤدي السادة/ مراقبي الحسابات عملهما وفقا لأحكام قانون الشركات رقم (159) لسنة 1981: الفرع الثالث: مراقبو الحسابات:

المادة 104:

- لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة او عضوية مجلس ادارتها او الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فنى او ادارى او استشاري فيها.
- ولا يجوز كذلك ان يكون المراقب شريكا لأي شخص يباشر نشاطها مما نص عليه في الفقرة السابقة او ان يكون موظفا لديه او من ذوي قرباه حتى الدرجة الرابعة.
- ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 105:

للمراقب في كل وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وفي طلب البيانات والايضاحات التى يرى ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته وله كذلك ان يحقق موجودات الشركة والتزماتها ويتعين على مجلس الادارة ان يمكن المراقب من كل ما تقدم وعلى المراقب في حالة عدم تمكينه من استعمال الحقوق المنصوص عليها اثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم الى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العامة ان لم يقم مجلس الادارة بتيسير مهمته.

الإجراءات المتخذة من البنك حيال ملاحظات مراقبى الحسابات:

قانون الشركات رقم (159) لسنة 1981: الفرع الثالث: مراقبو الحسابات: المادة 106:

على مجلس الادارة ان يوافي المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التي يرسلها الى المساهمين المدعوين لحضور الجمعية العامة. وعلى المراقب او من ينيبه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في اعمال المراجعة ان يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التي اتبعت في الدعوة للاجتماع وعليه ان يدلى في الاجتماع برايه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ او بغير تحفظ او اعادتها الى مجلس الادارة.

ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العامة ويجب ان يكون التقرير مشتملا على البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية فضلا عن البيانات الاتية:

1- ما اذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرض .

2- ما اذا كان من رأيه ان الشركة تمسك حسابات ثبت له انتظامها وفي حالة وجود فروع للشركة لم يتمكن من زيارتها ما اذا كان قد اطلع على ملخصات وافية من نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما اذا كانت تمسك حسابات تكاليف ثبت له انتظامها .

3- ما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والملخصات .
4-ما اذا كان من رأيه في ضوء المعلومات والايضاحات التي قدمت اليه ان هذه الحسابات تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في ختام السنة المالية وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن ارباح الشركة او خسائرها عن السنة المالية المنتهية.
5- ما اذا كان الجرد قد اجرى وفقا للأصول المرعية مع بيان ما جد من تعديلات في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة ان كان هناك تعديل .
6- ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة المشار اليها في القانون واللائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة .
7-ما اذا كانت قد وقعت اثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام الشركة او لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط الشركة او في مركزها المالي مع ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند اعداد الميزانية وذلك في حدود المعلومات والايضاحات التى توافرت لديه وفقا لأحكام هذه المادة ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العامة ان يناقش تقرير المراقب وان يستوضحه عما ورد فيه.

الإفصاح والشفافية:

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

يتم الإفصاح باستخدام اي من وسائل الإفصاح المتاحة للبنك وهى التقارير الموجهة إلى الجهات الرقابية، العرض على الجمعية العامة، موقع البنك على الانترنت، التقرير السنوي للبنك والنشر في الصحف اليومية. ويقوم البنك بالإفصاح عن كل من:

- المعلومات المالية والتي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل: القوائم المالية السنوية والربع سنوية، تقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، تقرير مجلس الإدارة، السياسات المحاسبية، الموازنات التقديرية، طرق تقييم الأصول، توزيعات الأرباح، الخ....)
- المعلومات غير المالية والتي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، مثل:
  - المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيته وطبيعة نشاطه وخططه واستراتيجيته المستقبلية.
  - نظم رفع الكفاءات والتدريب والإثابة والرعاية للعاملين بها.
  - هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للبنك.
  - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.
  - أهم المخاطر التي قد تواجهها وسبل مواجهتها.
  - الإفصاح لمساهميها وللجهات الرقابية عن أسهم الخزينة.
- المخالفات والأحكام الصادرة على البنك خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي:

  - لا توجد غرامات مالية تم سدادها خلال العام المالي 2020/2019.

علاقات المستثمرين:

- تمت موافقة السادة/ مجلس الادارة في جلسة رقم 2015/4 بتاريخ 2015/4/29 على تعيين الأستاذ/ ياسر أسامة عبد الصادق – القائم بأعمال المدير التنفيذي لقطاع الاستثمار، كمسئول افصاح ومدير علاقات المستثمرين بمصرفنا.
- مهام مدير علاقات المستثمرين بالبنك:
  - الالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الجهات والهيئات الرقابية المعنية (الهيئة العامة للاستثمار/ الهيئة العامة للرقابة المالية/ البورصة المصرية).
  - مراجعة سياسة الإفصاح والشفافية دورياً (كل عام) أو كلما تطلب الأمر ذلك وإعادة تقييمها والتأكد من توافقها مع القوانين والضوابط الرقابية التي يجب على البنك اتباعها.
  - الإلمام باتجاهات الإدارة العليا والخطط الاستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تدخل في دائرة المعرفة العامة.
  - الرد على استفسارات الهيئة العامة للاستثمار/ الهيئة العامة للرقابة المالية/ البورصة المصرية/ المساهمين بالبنك/ الإعلام/ المحللين الماليين، ونقل حالة السوق إلى الإدارة العليا والتعامل مع الشائعات التي يكون من شأنها التأثير على سمعة واسم البنك أو تداول أسهمه.
  - متابعة إصدار وتوزيع النشرات الصحفية عن البنك متضمنة البيانات والمعلومات بالتنسيق مع إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية.
  - الإفصاح عن وظائف وسلطات ومسئوليات قطاع المراجعة الداخلية بالبنك.
  - إبلاغ الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة بالموعد المحدد لعقد الجمعية العامة للبنك فور صدور قرار مجلس الإدارة بذلك.
  - موافاة إدارة الإفصاح بالبورصة بالبيانات التي يتعين الإفصاح عنها طبقا للقواعد الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية.

أدوات الإفصاح:

التقرير السنوي:

- يصدر البنك تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية ويضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة ونتائج اعمال البنك والقوائم المالية المستقلة والمجمعة والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبى الحسابات بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين مثل:
  - التعريف بمجلس الإدارة
  - الهيكل الإداري للبنك
  - الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية
  - استراتيجية اعمال البنك بشأن أنشطته المختلفة:
    - العلاقات الخارجية
    - تمويل الشركات والقروض المشتركة
    - تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة
    - الأنشطة الاستثمارية
    - الخزانة
    - العمليات المصرفية المركزية
    - شبكة الفروع والتجزئة المصرفية
    - الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية

- إدارة المخاطر التشغيلية
- معالجة الديون غير المنتظمة
- الإستعلامات المصرفية
- الشئون القانونية
- المراجعة الداخلية
- نظم وتكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية

- أيضا يظهر التقرير السنوي كافة أنشطة البنك في مجال المسئولية المجتمعية ودعم مجتمع الأعمال وما تم إنجازه في هذا المجال. وقد حقق البنك نجاحا كبيرا على مدار الأعوام السابقة في تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة وهما قطاعي التعليم والصحة بالإضافة الى العديد من الأنشطة الاخرى التي سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقا في البند الخاص بـ" سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية".

تقرير مجلس الإدارة:

يصدر البنك تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح:

يصدر البنك تقرير إفصاح ربع سنوي بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها ويتم ارساله الى البورصة المصرية متضمنا مايلى:

- القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك المصري لتنمية الصادرات في نهاية الربع بعد اعتمادها من مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات.
- تقرير متابعة النشاط عن الربع (المستقلة والمجمعة)
- اهم نتائج اعمال البنك عن الربع (المستقلة والمجمعة)
- نموذج تقرير إفصاح البنك عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين

تقرير الاستدامة:

يصدر البنك تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يشتمل على إنجازات البنك في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على النحو المذكور تفصيلا في البند الخاص بالتقرير السنوي.

الموقع الالكتروني:

أنشأ البنك موقع إلكترونى على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية ويتم الإفصاح فيه عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب واضح يسهل الوصول إلى المعلومات. ويحتوى على البيانات التالية:

- الوضع القانوني للبنك
- التعريف بمجلس الإدارة
- الهيكل الإداري للبنك
- رأس المال والمساهمون
- المسئولية المجتمعية ودعم مجتمع الأعمال
- الشركات التابعة والشقيقة
- الرسالة والرؤيا والقيم

- الحوكمة والالتزام ومكافحة غسل الأموال
- التوعية المالية والمصرفية حماية حقوق العملاء
- أهم المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه من الافراد والشركات: الاوعية الادخارية، الحسابات، القروض والتسهيلات الائتمانية، بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية، خدمة تحويل المرتبات، ...الخ
- الاستثمار
- الخزانة
- الإفصاح وعلاقات المستثمرين: القوائم المالية المستقلة والمجمعة والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبى الحسابات، التقارير السنوية وتصنيف البنك، بيانات سوق المال، معلومات عن سهم البنك
- تحديث السوق: أهم البنوك المراسلة، أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية
- كيفية الاتصال بالبنك وعناوين الفروع وأرقام تليفوناتهم
- تقديم الشكاوى

المواثيق والسياسات:

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني:

- يوجد بالبنك ميثاق للعمل وقواعد السلوك الأخلاقي خاص بالبنك المصري لتنمية الصادرات ويهدف هذا الميثاق الى تحديد المبادئ المهنية والمعايير الأخلاقية والسلوكيات العامة الواجبة الاتباع من كافة العاملين بالبنك والتعامل مع الجهات الأخرى بما في ذلك الحفاظ على سرية المعلومات واصول وممتلكات البنك، مما ينعكس على ثقة المتعاملين مع البنك. كما يشمل هذا الميثاق منع تعارض المصالح لتعزيز الممارسات السليمة والسلوك الأخلاقي والابلاغ عن أي مخالفات محتملة.
- ويعتبر ميثاق العمل وقواعد السلوك الأخلاقي والمهني أحد أدوات الحوكمة، وبمثابة إطار عام يوضح قواعد سير العمل والسياسات الأخلاقية المطبقة بالبنك المصري لتنمية الصادرات، وهو جزء من رؤية البنك بشأن مسئوليته الاجتماعية والبيئية التي يوليها اهتماماً مع أصحاب المصالح ويُعد واجب الإتباع من كافة العاملين بالبنك للحفاظ على مكانة وسمعة البنك وتعزيز ثقة المتعاملين معه.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning:

يوجد لدى البنك خطة تعاقب وظيفي لكافة الوظائف القيادية وكذلك كافة الوظائف الهامة الحيوية بما يضمن استمرارية العمل بالبنك.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing:

يطبق البنك "سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الاخلاقية وحماية المبلغ" المعتمدة في 2019/5/13. وتهدف السياسة إلى الحفاظ على أعلى المستويات المهنية والقواعد والأصول الواجبة في مجال تنفيذ العمليات المصرفية، وتشجيع العاملين على الإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لميثاق السلوك الأخلاقي أو التعليمات أو أعمال غير قانونية وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المسائلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة.

كما تهدف السياسة إلى الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن وضع سياسة خاصة لحماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع توفير الحماية اللازمة لهم وضمان السرية التامة أخذاً في الاعتبار أن تتم عملية الإبلاغ بناءاً على مستندات أو معلومات محددة ودون انتهاك لأية قواعد أخلاقية متعارف عليها بالبنك.

Internal

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة:

تتضمن كل من "سياسة الإفصاح والشفافية" وسياسة الحوكمة المعتمدة بتاريخ 2020/3/31 بالبند الخاص بالإفصاح والشفافية. و"ميثاق العمل وقواعد السلوك الأخلاقي" المعتمد في 2019/5/13 الضوابط الخاصة بمنع تعارض المصالح وضوابط تعاملات الداخليين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم على اسهم البنك. بالإضافة الى تنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وابرام عقود المعاوضة وذلك طبقا لقواعد الجهات الرقابية.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم البنك:

مسلسل	اسم العضو	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراه خلال العام بالتاريخ (تضاف)	الأسهم المباعة خلال العام بالتاريخ (تخصم)	رصيد الأسهم في نهاية العام
1	عبد العزيز السيد حسن حسوبة عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – ممثل عن القطاع الخاص	50,000	13,000	-	63,000
2	محمد إبراهيم فؤاد الحديدي عضو مجلس إدارة -من المديرين العاملين بالبنك	14,075	-	-	14,075
3	أسامة سعيد رجب – مدير تنفيذي	109	-	-	109

سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية:

تضمنت الخطة الاستراتيجية للبنك المصري لتنمية الصادرات (2017 – 2022) بالمحور السادس المسئولية المجتمعية للبنك حيث يعمل على تعظيم دوره في خدمة المجتمع، إيمانا بدوره ومساهمته المستمرة لتطوير البيئة المحيطة به، وكذلك بأهمية المسئولية المجتمعية للمؤسسات ومن خلال تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة كالتعليم والصحة كجزء من مسئوليته تجاه المجتمع مع نشر الوعي المصرفي والمالي وتشجيعا على الشمول المالي.
حرص البنك خلال هذا العام المالي على الاستمرار في القيام بدوره نحو تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجا في الدولة وهما قطاعي التعليم والصحة، وذلك وفقا لاستراتيجيته في مجال المسئولية المجتمعية .

على صعيد قطاع التعليم

ومن منطلق مسئوليته المجتمعية قام البنك بتقديم دعما ماديا لتشغيل خمسة مدارس مجتمعية بقرى مركز إسنا بمحافظة الأقصر، مع تغطية كافة المصروفات الدراسية لطلاب تلك المدارس والتي تشمل الأدوات والكتب المدرسية، المناهج التعليمية، الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية وكذلك برامج التوعية، وهي نفس تلك المدارس التي كان قد قام البنك بإنشائها وتطويرها وتجهيزها في العام المالي الأسبق، يأتي ذلك استكمالا للتعاون مع مؤسسة مصر الخير، إيمانا بقضية التعليم الذي هو أساس التقدم والتطور، كما تحرص مجموعة من العاملين بالبنك على القيام بزيارات ميدانية دورية لتلك المدارس.

هذا وقد قدم البنك مساهمة مادية لجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا في صورة منح دراسية عن طريق تبني جميع المصروفات التعليمية والدراسية لعدد 6طلاب جامعيين متفوقين ولكن غير قادرين وذلك لمساعدتهم على اتمام دراستهم بالجامعة، يأتي ذلك سعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إيمانا بقضية التعليم والبحث العلمي الذي هو أساس التقدم والتطور .

في هذا العام أيضا حرص البنك على المساهمة في تأسيس صندوق استثمار خيري يهتم بقضايا التعليم، ويخصص في تطوير وتحسين مستويات التعليم في كافة المجالات، مع رفع مستوى أداء المنشئات التعليمية .

على صعيد قطاع الصحة

فقد قام البنك بعدة أنشطة مجتمعية، ففي إطار بروتوكول التعاون الذي سبق ووقعه البنك مع مؤسسة أهل مصر للتنمية لصالح ضحايا الحروق، تم إستكمال والانتهاء في هذا العام من إنشاء وتأسيس وتجهيز غرفة إقامة مزدوجة شاملة كافة المعدات والأجهزة الطبية بمستشفي الحوادث والحروق التابعة للمؤسسة .

كما استمر البنك أيضا في تبني تكاليف علاج مريضات سرطان الثدي التي يتم علاجها داخل مستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، في إطار البروتوكول الذي تم توقيعه مع المؤسسة، هذا ويحرص فريق من العاملين بالبنك بعمل زيارات ميدانية للمستشفي عملا على الدعم النفسي والمعنوي للمريضات .

هذا بالإضافة إلى الدعم المادي الذي قدمه البنك لجامعة بنها، وذلك للمساهمة في مشروع تطوير قسم المسالك البولية والتناسلية، والذي يشمل تطوير وحدات العمليات الجراحية وتطوير العنابر والفاصل الإداري والتعليمي مع إنشاء غرف خاصة بالعناية المركزة وتطوير العيادات الخارجية مع تحمل تكاليف بعض الأجهزة الطبية والتشخيصية والعلاجية .

فضلا عما قدمه البنك من دعم للمستشفى الناس، عن طريق التبرع لتجهيز غرفة إقامة بالمستشفى وتزويدها بالمعدات المطلوبة، كمساهمة في علاج مرضى القلب من الأطفال. وقد ساهم البنك كذلك بالتبرع لمستشفى جامعة المنصورة، التي تقدم العلاج بالمجان للمرضى غير القادرين، لإجراء عمليات جراحية وشراء أجهزة تشخيصية وعلاجية.

على صعيد البيئة

يقوم البنك بتجميع أوراق المسودات والأوراق التي بمرور السنوات انتهي العمل بها والتي يتم إعدامها عن طريق فرمها حيث يتم بعد ذلك التخلص منها عن طريق تسليمها للجهات أو المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال إعادة التدوير وذلك حفاظا على البيئة. وفي ذات الإطار يقوم البنك بالكشف الدوري على السيارات المملوكة له لقياس مستوى العوادم بحيث لا تتسبب في التلوث البيني. هذا ويقوم البنك باستخدام الخامات المطابقة للمواصفات البيئية على مستوى الطاقة، التشييد، تأسيس الفروع والمباني الإدارية، المنظفات والمطهرات ...الخ وذلك عملا على عدم التأثير سلبا على البيئة.

أزمة فيروس كورونا

إهتم البنك بالفئات المتضررة من تداعيات الأزمة كالعمالة المؤقتة التي تأثرت ماديا واقتصاديا، حيث ساهم البنك في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر لدعم ومساندة الفئات المتضررة، كما قام أيضا بالتبرع لمؤسسة ابراهيم بدران لتنظيم حملات توعية ضد الفيروس وكيفية تجنب العدوى، وذلك لبعض القرى الفقيرة في عدة محافظات مع تزويدهم بمطهرات وأدوات تعقيم، وكمامات طبية وقفازات حماية، حرصا على تجنب الإصابة، مع تدريبهم على وسائل الحماية .

قطاع الزراعة

يستكمل البنك في هذا العام مساهمته بالتبرع بالدفعة الأخيرة من المبادرة الجديدة التي كان قد بدأها في العام السابق، لمساندة قطاع الزراعة تحت شعار "ازرع –احصد -صدّر "والتي تم إطلاقها بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، عن طريق انشاء مشروع 50صوبة زراعية بمحافظة الاقصر على مساحة 50 فدان، وتم تخصيص جزء منها لتمويل وتدريب المزارعين و تم تسليمهم عقود الصوب الزراعية وذلك بهدف المساهمة في تصدير الحاصلات الزراعية والتفاعل الاجتماعي وتنمية المجتمع المدني، من خلال تنظيم برنامج التدريب من أجل التشغيل ودعم مشروعات توليد الدخل التي تهدف إلى نمو المجتمع وتطويره خاصة على المستوى الخيري وقد بدأت تلك الصوب في الانتاج، كما قام فريق من البنك ومؤسسة مصر الخير بعدة زيارات ميدانية للصوب الزراعية، وتم افتتاحها رسميا بحضور السيد محافظ الأقصر .

نشر الوعي المالي والمصرفي

وتوجها من البنك نحو الاستمرار في نشر الوعي المالي والمصرفي بين الشباب ولتحقيق الشمول المالي، حرص البنك، للعام الخامس على التوالي، على رعاية النموذج المصرفي المصري EBSM الذي تقوم بتنظيمه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، والذي يتم تحت رعاية المعهد المصرفي المصري، حيث يتم عقد منتديات وورش عمل لهؤلاء الطلاب لتعريفهم بالقطاع المصرفي والمعلومات المالية والخدمات والمنتجات البنكية

البنك المصري لتنمية الصادرات
Export Development Bank of Egypt
لجنة الحوكمة والترشيحات

أزمة البطالة

وأيضا في إطار مسئولية البنك المجتمعية نحو خدمة المجتمع وتنميته، وتوجها منه نحو المساهمة في القضاء على أزمة البطالة وعملا على تشغيل الشباب، يحرص البنك على دوام المشاركة في العديد من معارض للتوظيف في عدة مجالات .هذا ويعتبر البنك من الداعمين المستمرين لصندوق تحيا مصر، إيمانا منه بالقضايا القومية والمشروعات التنموية التي تعمل على الصالح العام للمواطنين وللوطن بأكمله، كما حرص البنك على المساهمة في صندوق تكريم الشهداء، اللذين ضحوا في سبيل الوطن، حيث يخصص هذا الصندوق في دعم ومساندة أسر الشهداء.

على الصعيد الداخلي

قام البنك بمبادرات جديدة في مجال المسئولية المجتمعية في هذا العام حيث يتم دوريا تبني مبدأ من مبادئ المسؤولية المجتمعية يتم ارساله شهريا لجميع العاملين عبر البريد الإلكتروني، هذا وتم عمل حصر بجميع المؤسسات الخيرية شاملا أرقام حساباتها بالبنك وتوزيعها على العاملين بالبنك وحسهم على التبرع لتلك المؤسسات . هذا وقد قام البنك بشراء جميع المنتجات اليدوية التي تقوم بانتاجها وتصنيعها قرية الأمل لأطفال الشوارع التي تقوم بإيواء وتدريب هؤلاء الأطفال على بعض الحرف اليدوية، وذلك لاستخدام تلك المنتجات كهدايا للموظفين في العديد من المناسبات.

Internal